قدرة معايير" AAOIFI"على مجابهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في المؤسسات المالية الإسلامية، دراسة حالة: مصرف السلام وبنك الخليج

The ability of "AAOIFI" standards to meet the International Accounting Standards IAS / IFRS in Islamic financial institutions, case of Al Salam Bank and Gulf Bank

أ.بشرى بن ددوش، جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب –، oumsami87@yahoo.fr
مخبر أسواق تشغيل محاكاة تشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت
د. عمر جعفري، جامعة عين تموشنت – بلحاج بوشعيب –،
omar.djafri@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/17 تاريخ القبول: 2021/03/10 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز مساهمة هيئة "الأيوفي" في تطوير الفكر المحاسبي في مجال المعاملات المالية الإسلامية، وتشخيص أسباب تأخر تعميم تطبيق المعايير المحاسبية للهيئة على المستوى الدولي، فدراسة ميدانية للمصارف الإسلامية في الجزائر باستخدام أسلوب المقابلة في بنك الخليج وأسلوب الملاحظة لمصرف السلام.

توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في الجزائر تحاول تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن "AAOIFI»في معاملاتها المالية، إلا أن الإفصاح عنها يبقى غير كاف وذلك راجع لامتثالها لنظام"SCF" المطبق على البنوك الجزائرية والذي أدى إلى نقص الشفافية في المعلومة المالية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: فكر محاسبي إسلامي، معايير محاسبية دولية "IAS/IFRS"،معاملات مالية إسلامية.

تصنيفات JEL: Z12,M4,G12

Abstract :The study aims to highlight the Authority's contribution to developing accounting thinking in the field of Islamic financial transactions, and to diagnose the reasons for the delay in generalizing the application of accounting standards to the Authority on The international level, Afield study of Islamic banks in Algeria - Al Salam Bank and Gulf Bank using the interview and observation method as an essential tool.

We found that Islamic banking institutions in Algeria try to implement the accounting standards issued by "AAOIFI" in their financial transactions, but this disclosure remains insufficient. This is due to the application of "SCF", which has led to a lack of transparency in the financial information presented.

Keywords: Islamic Accounting thought, (IAS/IFRS), AAOIFI, Islamic financial transactions. **JEL Classification Codes:** Z12, M4, G12

المؤلف المرسل: أ.بشرى بن ددوش،

الإيميل: oumsami87@yahoo.fr

1. مقدمة:

منذ أن انتهى عصر الخلافة الإسلامية أصبحت الدول الإسلامية تقتبس كل ما توصلت إليه الحضارات الغربية وتعمل على تطبيقه متناسية بأن الإسلام ترك لها موروثا ثقافيا يغنيها عن الأخذ بغيره. فاتباع منهج محاسبي إسلامي واضح يستعمله المحاسبون ويستفيد منها مستعملي القوائم المالية يكفي لقيام صناعة مالية إسلامية ناجحة.

فنجد هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوفي" وجهت جهودها إلى إنشاء معايير محاسبية لتأصيل المعاملات المالية المحاسبية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تقوم الهيئة بمتابعة ما تم التوصل إليه في الفكر المحاسبي المعاصر وتعرضه على الفقهاء ثم الأخذ بما اتفق مع الشريعة الإسلامية من قيم إيمانية وأخلاقية وسلوكية واستبعاد ما يخالفها، ومن ثم طرح البديل لها.

في الجزائر اقتصرت المعاملات المالية الإسلامية على عمليات الصيرفة التي يقوم بها بنك البركة ومصرف السلام إضافة إلى عدد من البنوك الأجنبية التي فتحت فروعا للمعاملات المالية الإسلامية على غرار بنك الخليج وبنك الثقة–Trust بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها شركة سلامة للتأمين التكافلي. إلا أن الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر ومنذ نشأتها تعاني من افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ما جعل الفوضى والغموض يحيط بعمل المؤسسات المصرفية الإسلامية وانعدام الثقة في المنتجات التي تقدمها، كما أن مستوى عرض منتجاتها وموقعها في السوق الجزائرية لايزال أقل من المستوى المطلوب.

من خلال ما سبق ومع تطور الاهتمام العالمي بالمؤسسات المالية الإسلامية وتوسع أدواتها المالية التي أصبحت تضاهي الأدوات المالية التقليدية قمنا بطرح السؤال التالي:

هل يمكن تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن "الأيوفي" في المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر في ظل توافق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS؟ وقد اعتمدنا في دراستنا على حالة مصرف السلام وبنك الخليج.

أهداف الدراسة:

- إلقاء الضوء على مساهمة المعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن "الأيوفي" في مجال المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

- دراسة إمكانية التوجه إلى توحيد العمل المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية على المستوى الدولي؛ مع التركيز على تأخر الجزائر عن تطبيق الصيرفة الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: تمتلك المحاسبة الإسلامية منهجا فكريا يؤهلها للإبداع والابتكار بعيدا عن المحاسبة التقليدية؛
- الفرضية الثانية: توسيع تطبيق معايير "الأيوفي" مرتبط بالعمل بصفة مستقلة عن معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS..

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- حاجة علم المحاسبة إلى تطوير دائم لأساسياته بما يتفق والشريعة الإسلامية وبما يتلاءم مع البيئة التي تمارس فيها الأعمال المحاسبية؛
- بيان مدى تطوير فكر المحاسبة في المجالات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية بعد قصور المحاسبة التقليدية عن مقابلة المتطلبات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

منهج الدراسة:وفقا لطبيعة موضوع الدراسة، قمنا باستخدام المنهجين الآتيين:

-المنهج الاستقرائي التحليلي: الذي يستهدف جمع مختلف المعلومات حول الإشكالية المطروحة ثم تحليلها وتفسيرها؛

-فضلا عن أسلوب المقابلة والملاحظة: حيث اعتمدنا دراسة ميدانية لبنك الخليج ومصرف السلام للإجابة على بعض الأسئلة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

1-ورقة بحثية للدكتور حمادة السعيد المعصراوي حول "القيم الإسلامية ومعايير المحاسبة والمراجعة الدولية: تكامل وانسجام أم تعارض واختلاف، "مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، أفريل2018: هدفت الدراسة الى توضيح أهم التناقضات الموجودة بين القيم الإسلامية ومعايير المحاسبة(IAS/IFRES) وقد توصلت الدراسة إلى أن الدمج بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ومعايير"الأيوفي" يخلق نسيجا مرنا لنظام المحاسبي القابل للتطبيق.

2-الباحثين جبار بوكثير، رضا زهواني، تناولت "الكشوف المالية حسب معايير"الأيوفي" ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جوان2018: هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على لجوء العديد من الدول إلى تبني المعايير المحاسبية الصادرة عن"الأيوفي" وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الهيئة التي تصدر هذه المعايير قد تأسست في الجزائر سنة 1991 وقد كان عليها الاستفادة من مزاياها إلا أن تطبيقها غير موجود في البيئة الجزائرية.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 الفرضيات المحاسبية من منظور المعاملات المالية الإسلامية:

أ- فرضية الاستمرارية:

تعرضت فرضية الإستمرارية للعديد من الانتقادات من المفكرين المحاسبين المعاصرين على أنها مرتبطة بالتكلفة التاريخية ولا تعكس مصداقية المعلومات لما لها من أثر سلبي على ارتفاع الأسعار والتضخم و انخفاض القوة الشرائية،(Awad Khalaf Al-Issawi, 2007) ، ص. 233، أما الفكر المحاسبي الإسلامي فاعتبر أن في الاستمرارية حركة وديناميكية، والعبرة ليس في اعتبار النقود الهدف الرئيسي وإنما الاستمرارية قائمة على مواصلة المشروع دون توقف. على أن تُقوم الأصول المراد الانتفاع بها بالقيمة الجارية، أما الأصول المراد بها التنازل فتُقوم بسعر البيع المنتظر على أساس سعر البيع الحالي بعد طرح كافة المصاريف المتعلقة بها.(Ali Bani Atta, Haider Mohammed, 2017)

ب- فرضية الاستحقاق:

حدد الفكر الإسلامي لحظة الاعتراف بالإيراد في نقطة الإنتاج لتحديد وعاء الزكاة مصداقا لقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُواْ حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلاَ تُسْرِفُواْ إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (الأنعام/141) لأن الفقه الإسلامي ينظر إلى الإيراد على أنه شيء عيني قبل أن يكون نقدي وتقويمه بالمقياس المتعارف عليه وهو النقد الذي يتأثر بعوامل العرض والطلب من جهة وبظروف التضخم والكساد من جهة أخرى ثم في نقطة البيع لتوزيع الأرباح حفاظا على رأس المال. (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، ص.233.

2.2 المبادئ المحاسبية من منظور المعاملات المالية الإسلامية:

أ- مبدأ التكلفة التاريخية:

يركز الفقه الإسلامي على مفهوم رأس المال الاقتصادي وقدرته في تكوين الأرباح لا على التكلفة التاريخية، حيث أن التاجر يعد رابحا إذا استطاع استبدال سلعته بسلعة أنفس منها بثمن أكبر يؤهله لشراء سلعة أفضل والغرض من ذلك هو المحافظة على رأس المال من حيث قوته في استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على الاسترباح والنمو، وهذا هو منطق القيمة الاستبدالية للمحاسبة المعاصرة التي قال بها فقهاء الإسلام منذ قرون طويلة.

ب- مبدأ وحدة القياس:

أقرّ الإسلام بالتعامل النقدي في المعاملات الاقتصادية وأن السعر القياسي التي يجب اعتماده في محاسبة المعاملات الإسلامية قائم على سعر الذهب والفضة وليس سعر سنة الأساس القائم على تغيرات القوة الشرائية للنقود كما هو متعارف عليه في المحاسبة المعاصرة (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، الصفحات 246-255، ذلك أن الذهب والفضة أكثر استقرارا تستمد قوتها من امتلاكها للمعدن الثمين الذي يتناسب مع فرضية ثبات القوة الشرائية للنقود، ففي ظل التكنولوجيات الحديثة ليس من الضروري النقل المادي للذهب وإنما تبقى مجرد كتابات محاسبية تنقل الانتفاع في حساب وصي الذهب وهذا ما تفطنت إليه ماليزيا من خلال رئيس وزرائها محمد مهاتير الذي دعى إلى تعميم استخدام الدينار الذهبي كبديل للدولار الأمريكي لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية ما من شأنه أن يساهم في إقامة نظام دفع إلكتروني موحد للاستثمارات المالية الإسلامية، إلا أن الفكرة لم يكتب لها النجاح بسبب الضغوط الدولية، بالإضافة الى أن وحدة العالم الإسلامي التي لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل الاقتصادي الموحد. (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، صفحة 363.

ت- مبدأ الدورية:

تعتبر قاعدة حولان الحول ضرورية لحدوث النماء في المال وضروري لإمكان تحديد وقياس الزكاة، وقد طبقها فقهاء المسلمين في مجال إعداد الحسابات الختامية للشركات والمنشآت الفردية وفي معرفة المركز المالي والفائض أو العجز في موازنة الدولة. فمبدأ الدورية ليس من إبداع عصر شركات المساهمة والتشريعات الضريبية كما يظن بعض كتاب المحاسبة. (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، الصفحات 240-246.

ث- مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات:

تسعى المحاسبة الإسلامية من خلال مبدأ المقابلة إلى تحقيق هدفين: تحديد وعاء الزكاة وقياس الأرباح القابلة للتوزيع (Ali Bani Atta, Haider Mohammed، 2017)، الصفحة 147، وهذا ما لا يجعل المؤسسات المالية الإسلامية لاتسعى إلى تحقيق الربح فقط وإنما تعنى بالتكافل الاجتماعي، حيث لديها تكاليف لا تقابلها منافع مادية كنشر البحوث والدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والدراسات الفقهية والمشاركة في تقديم التبرعات لأغراض بناء المساجد والأعمال الخيرية كما تمول المؤسسات المالية الإسلامية صندوق الوقف الذي قد يستغل موارده في المعونات الخيرية (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، الصفحات 380-383.

جـ-مبدأ الحيطة والحذر:

يعتبر تكوين مخصص لمخاطر الاستثمار إلى جانب تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة حالات إعدام الديون ملزما للمؤسسات المالية الاسلامية للتقليل من حجم المخاطرات الأخلاقية وهذا ما جعلها ترتكز في نشاطها على المرابحة لأن المخاطرة فيها أقل من الاستثمارات الطويلة الأجل (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، الصفحات 393-394.

حـ-مبدأ الأهمية النسبية:

لا تنظر المؤسسات المالية الإسلامية إلى الأهمية النسبية من الجانب المادي فقط وإنما تهتم أيضا بالجانب الاجتماعي والديني، ومن أجل ذلك ثم استحداث قسم للرقابة الشرعية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات المالية الإسلامية وهو مسؤول عن مشروعية الأنشطة والمعاملات وكل ما يتعلق بأساليب التمويل أو بالإجراءات (Awad Khalaf Al-Issawi، 2007)، الصفحات 296-299.

3.2المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن "الأيوفي":

عملت الهيئة على إصدار 98 معيار حتى سنة 2019، منها 28 معيارا محاسبيا، وحسب ما أدلى به الأستاذ خالد حمد المدير التنفيذي-الرقابة المصرفية لمصرف البحرين المركزي ضمن المؤتمر السابع لـ"الأيوفي" يومي7و8 أفريل 2019 بالبحرين أن 16 دولة تبنت المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في حين تبنتها دول أخرى جزئيا، وقد قالت عنها

الفايناشال تايمز في عددها 2001/10/31 بأنها تمثل القوة الفكرية الرائدة في عالم صناعة الصيرفة الإسلامية،(Samer Mazhar Kantakji, 2016)، صفحة 31.

4.2 دور الابتكار المالي في تطوير المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية

طور الغرب عدة أدوات مالية ولكن ليس كل ما عرف على الصعيد الدولي مقبولا شرعا مثلا حجب الأرباح في شركات المساهمة عن المساهمين الحاملين للأسهم العادية لصالح حاملي الأسهم الممتازة لا يجوز شرعا، كما أن ابتكار الدين على الدين بمثابة ربح ناجم عن تبادل النقود (الربا) غير مقبولة شرعا. (Samer Mazhar Kantakji، 2016) صفحة 8.

فالابتكار المالي الإسلامي يعمل على إيجاد مجموعة الإجراءات والتدابير لتلبية احتياجات المجتمع المالي سواء بإعادة تأهيل منتجات قديمة أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها.

عملت الصناعة المالية الإسلامية على ابتكار صيغ عقود إسلامية نابعة من الحاجة فوجد السَلَمْ، الاستصناع،..الخ، ولما احتاج الناس إلى التموّل ابتكرت القرض الحسن دون الوقوع في الربا، كما شرع الاقتصاد الإسلامي في الجمع بين المال والعمل(المضاربة)، والجمع بين المال والمال(المشاركة) وغيرها، وإصدار الصكوك الإسلامية كبديل للصكوك التقليدية وهذه كلها ابتكارات مالية ،إلا أنه أصبحت السمة البارزة في المؤسسات المالية الإسلامية هي الابتعاد عن صيغ وأدوات التمويل المرتفعة المخاطر مثل المشاركة والمضاربة ، ولجأت إلى استخدام بعض المشتقات المالية التقليدية للتحوط من المخاطر مثل العقود الآجلة (المرابحة للآمر بالشراء)، كما أن المؤسسات المالية الإسلامية لاتسعى إلى التعاون لابتكار طرق جديدة للتعامل مع تحديات الأسواق الخارجية التقليدية بسبب شدة التنافس فيما بينها.

5.2 الابتكار في العمل المحاسبي الإسلامي:

يعتبر المحاسب الأكثر إدراكا بما تم إثباته في دفاتره خلال السنة المالية، وهو ما يطلب منه الإفصاح عنه وتوضيحه، والمحاسب له من الذكاء المالي ما يجعله قادرا على فهم وتعلم الشؤون المالية والتعبير عنها والتفكير فيها وتحليل نتائجها، ويضاف أيضا قدرته على التفاعل مع الآخرين بحكمة. وما معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوفي" التي طورت بالممارسة والاستنباط معا إلا شكلا من أشكال الذكاء الجماعي، فقد أصدرت

معاييرها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية ومفاهيمها من العدالة والإحسان والامتثال لقيم العمل الإسلامي من جهة ومن جهة أخرى حافظت على الأصول المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وحقوقها بطريقة مناسبة لتعزيز القدرات الإنتاجية مما يجعلها تحقق توازنا اجتماعيا واقتصاديا (Jabbar Boukather, Reda Zahwani, 2016) ، صفحة 53.

وعلى هذا الأساس انفردت المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية من خلال المعيار رقم 01 "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" بقوائم مالية تضاف إلى القوائم المالية التي استقر عليها العرف المحاسبي بقوائم مالية تُعنى بالإفصاح التام عن نشاط المؤسسات المالية الإسلامية والتي تهم مستخدمي القوائم المالية وتلبي احتياجاتهم من المعلومات، والتي تعتبر ابتكار محاسبي في مجال المعاملات المالية الإسلامية، وهي:

- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وما في حكمها
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة
- قائمة مصادر واستخدامات صندوق القرض الحسن:

إلا أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تنشط تحت رقابة البنك المركزي يصعب تطبيقها لهذه المعايير بسبب تصادمها في كثير من الأحيان مع القوانين الداخلية للبلد ما يعكس عدم مصداقية المعلومة المقدمة ضمن القوائم المالية، كما أن عدم وجود مصطلحات موحدة للصناعة المالية الإسلامية حال دون إلزامية تطبيقها في الدول الإسلامية الممارسة للمعاملات المالية الإسلامية (Samer Mazhar Kantakji، 2016)، الصفحات 72-74.

6.2 أساليب الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية:

عرف السوق المالي الإسلامي وسيلتين لابتكار الخدمات المالية الإسلامية:

أ-الهندسة العكسية :

تتطلب هذه الأداة أخذ أداة موجودة في النظام التقليدي، وتقييم عناصرها وإيجاد البديل الأقرب للبدائل الإسلامية وفق الشريعة الإسلامية وهذا ماتفعله هيئة"الأيوفي"

إلا أنه يجب بدل عناية فائقة عند إعادة إنتاج منتج تقليدي لتجنب أي تماثل لبدائل غير شرعية قد تؤدي إلى فقدان الثقة في منتوجات المؤسسات المالية الإسلامية.

مثال: حاجة مصنع إلى تمويل بلجوئه إلى المؤسسات المالية التقليدية إما أنه يتحصل على قرض بفائدة، أو حسم أوراق تجارية لقاء فائدة محددة، أما بتدخل المصرف الإسلامي إما أنه يقوم بشراء المواد الأولية مرابحة للمصنع، أو يقوم بشراء السلع الجاهزة نقدا من المصنع ثم يقوم ببيعها ويحصل أرباحا.

ب-الهندسة الابتكارية:

هي تصميم أدوات مالية جديدة بوسائل إسلامية ذات تركيبة خاصة من حيث العائد والمخاطر وتتطلب معرفة كل ما يؤثر على عمل المؤسسات المالية كتقلبات الأسعار وأحوال الاقتصاد، وتوجهات السوق والتشريعات الجديدة وهي منتجات لا تُسَوَّقْ إلا في أسواق متخصصة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كالمضاربة والمشاركة و السلم والاستصناع.

مثال: يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية تحسين منتجاتها بأن تمكن إدارة المصنع من شراء المواد الأولية سَلَما بسعر شراء أقل ثم تبيع منتجاتها استصناعا، حسب رغبة الزبون، أو سَلَما، فتستفيد من السيولة العاجلة. (Samer Mazhar Kantakji، 2016)، صفحة 367.

إلا أنه تطبيق نظام مالي اسلامي مبتكر يتطلب تماثل المعلومات، وقوانين الرَّقابة، وهذا مع الأسف غائب عند معظم البلدان الإسلامية مما يصعب تطبيق هذه الطريقة بالشكل السليم فتلجأ معظم الدول المطبقة للمالية الإسلامية إلى الطريقة الأولى على المدى القصير.

7.2 الحيل المالية:

تواجه المعاملات المالية الإسلامية مخاطر عدم مواكبة التغيرات السوقية وكذا اختراق الثوابت الفكرية عند الشعور بالرغبة في تحقيق المصالح المادية ما جعلها صعبة التطبيق في الواقع فقد نوه الشاطبي (الشاطبي،إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، 1975، صفحة 379) إلى أن المعاملات المالية الإسلامية أصبحت تقدم عمل ظاهر الجواز لإبطال حكم شرعي وتحويله ظاهريا إلى حكم آخر يكون به العمل خرم لقواعد الشريعة الإسلامية فإذا كان المنتج المطلوب في المؤسسات المالية التقليدية هو قرض بفائدة فإن المعاملات المالية الإسلامية وجدت بديل للقرض بالسلعة إلا أن تغييب أهم ميزة في المعاملات المالية الإسلامية وهو عنصر المخاطرة أضعف قناعة العملاء بالمنتجات المالية الإسلامية. بينما نجد أن المؤسسات التي أنشئت قبل عشرات السنين كانت أكثر التزاما بالمبادئ وأبعد عن الحيل مما هي عليه اليوم. والسبب أنها كانت تخوض معركة وجود ضد نظام التعامل بالفائدة الربوية، ثم

وبعد أن حسمت المعركة لصالح التمويل الإسلامي واكتسبت الاعتراف الجمهوري والرسمي لها، بدأت الحيل تجتاح التعاملات المالية، وهذا ما بعث الشك والريبة في نفسية المتعاملين حول مدى شرعية المعاملات المالية الإسلامية (Samer Mazhar Kantakji، 2016)، صفحة 146.

وهنا من الضروري الانتقال من مجرد البحث عن بديل شرعي لما توصل إليه الآخرون إلى البحث إلى التركيز على الحاجات التمويلية للمتعاملين الماليين الإسلاميين والباحثين عن فرص للاستثمار، خاصة وأن الاقتصاد الإسلامي قائم على القطاع النفعي الذي يشترك فيه مع الاقتصاديات الرأسمالية والقطاع الخيري القائم على الزكاة والقروض الحسنة هذا الأخير يعتبر خير مجال للتميز في طرح المبتكرات من خلال المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الحقيقي للسلع والخدمات ما يعطي ثقة أكبر في المعاملات المالية الإسلامية، كما يجب التركيز على العامل البشري وتقليص الفجوة الموجودة بين الشرعيين والفنيين وخلق آليات لعمل توافقي يحقق الهدف التي تصبو إليه المؤسسات المالية الإسلامية.

8.2 دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوفي" :

من المعايير المحاسبية الدولية التي لا تثير مسائل الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المعيار IAS2"المخزون" والمعيار IAS19"منافع العاملين" باستثناء الحالات التي ينطبق عليها المعيار IFRS 2"إشكالية الدفع على أساس الأسهم" والمعيار IAS16"الممتلكات والتجهيزات والمعدات" كما أن المعيار المحاسبي رقم 10 "الاستصناع والاستصناع الموازي" يتوافق مع المعيار IAS11"عقود المقاولات"(ألغي وأدرج في المعيار IFRS15)، إلا أنه يشترط أن تكون مادة الصنع و/أو تكلفة العمل على الصانع.

عملت "الأيوفي" على إصدار المعيار المحاسبي رقم 02"المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" الذي ألغي في مارس 2019 وحل محله المعيار المحاسبي رقم 28"المرابحة والبيوع الآجلة الأخرى" لمعاملات البيع الائتماني بالمرابحة والتي وجدت فيه المعاملات الإسلامية حلا لأثر القيمة الزمنية للنقود بحيث سمح بتطبيق القيمة العادلة لتقدير القيمة السوقية في حالة غياب شروط سوق نشط. كما أن المعيار يتطلب الاعتراف بأرباح البيع المؤجل لكل فترة مالية بغض

النظر ما إذا تم تسليم الأصل فورا أولا، فالربح لا يقسم إلى ربح تجاري وربح تمويلي كما هو الشأن بالنسبة للمعيار IFRS15، (Badra Ben Toumi, 2013) ، صفحة 113.

كما يعتبر المعيار المحاسبي رقم 8"الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك" أن المستأجر يبقى أجيرا خلال فترة الإجارة مع وعد بالتمليك ولا تنقل إليه مخاطر الأصل وفي نهاية فترة الإيجار يبرم عقد البيع بشكل منفصل عن عقد الإجارة. وهذا يختلف عما جاء به المعيارIFRS16 الذي يركز على الجوهر الاقتصادي، انفردت هيئة المحاسبة والمراجعة "الأيوفي" بالمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية منها المعيار المحاسبي رقم 03 "التمويل بالمضاربة" والمعيار المحاسبي رقم 04 "التمويل بالمشاركة" والمعيار المحاسبي رقم 09 "الزكاة" وغيرها من المعايير التي تتعلق بصيغ التمويل والاستثمار ولا يوجد ما يماثلها في المؤسسات التقليدية (Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions، 2007)، صفحة 383 .

توجد بعض الحالات التي يؤدي فيها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) إثارة بعض المسائل المتعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية كالمعيار IAS1 "**عرض القوائم المالية**". والتي أصدرت مقابله هيئة "الأيوفي" معيار المحاسبة المالية رقم 1 "**العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**" فمن بين المسائل الواجب الإفصاح عنها في المؤسسات المالية الإسلامية الإيرادات المتولدة بصفة عرضية من معاملات تتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية وكذا الأموال المدفوعة للزكاة إلى غير ذلك (Badra Ben Toumi، 2013)، الصفحات 124-127.

3. الدراسة الميدانية:

بعد عرض الإطار النظري الذي ألقى الضوء على المجهودات المبذولة من طرف هيئة "الأيوفي" لتطوير الفكر المحاسبي المتعلق بالمعاملات المالية الإسلامية.

ومن أجل دراسة ميدانية لمدى قدرة المعايير المحاسبية الصادرة عن "الأيوفي"على مجابهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، وكذا بحث ضرورة وضع إطار قانوني ومحاسبي للمعاملات المالية الإسلامية مستقل عن النظام المالي التقليدي وبما أن مصرف السلام يعتبر النموذج الأمثل للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بعرضه لمختلف صيغ المعاملات الإسلامية فإننا لجأنا إلى متابعة مداخلات السيد المدير العام لمصرف السلام "ناصر حيدر"

في هذا المجال لإسقاط المعلومات المقدمة على الظاهرة موضوع الدراسة، حيث أكد السيد المدير ضمن مداخلة تلفزيونية حول واقع وتحديات النهوض بالصيرفة الإسلامية في 2017/03/08 أن الواقع الاقتصادي هو الذي يجب أن يفرز الإطار القانوني والتنظيمي والمحاسبي وليس العكس، فالمعاملات المالية الإسلامية القائمة على أساس جلب الودائع من خلال العقود الشرعية إما بالمعاوضة أو بالمشاركة هي أساس التفرقة بين المعاملات الإسلامية والمعاملات التقليدية والقانون الجزائري لا يحول دون وجودها ولا يشكل عائق، وهذا لا يمنع من تطور منتجات المؤسسات المالية الإسلامية، بالرغم من أن غياب التأسيس القانوني يجعل نوع من الضبابية والغموض، ويطرح إشكالية التشكيك حول شرعية وشفافية هذه المعاملات، وعليه يحبذ الاهتمام بالإطار القانوني والمحاسبي لهاذا النوع من المعاملات للإفصاح عنها بكل وضوح وشفافية (General Manager of Al Salam Bank، 2019)

كما صرح السيد "ناصر حيدر" بأن للصيرفة الإسلامية مستقبل واعد سواء من طرف البنوك العمومية أو البنوك الخاصة إذا ما تم تفعيل بورصة الجزائر لإيجاد الأرضية لتمكين المستثمرين من ولوج عالم الصيرفة الإسلامية وهذا ما سيسمح بتصحيح مسار الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (General Manager of Al Salam Bank، 2019)

ومن خلال تصريح تلفزيوني بتاريخ 2017/02/27 في إطار التحضيرات للطبعة الخامسة من منتدى الصيرفة الإسلامية من أجل تمويل الاستثمارات في الجزائر، أكد السيد ناصر حيدر بأن تجربة المصارف الإسلامية المتواجدة في الجزائر واعدة ولديها إقبال كبير من الشعب الجزائري، ويمكن أن تضيف الكثير للاقتصاد الوطني في مجال تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد تفتح أفاق لتمويل المشاريع الكبرى عبر منتجات صكوك الاستثمار في اقتصاد حقيقي كبديل للسندات التقليدية التي أثبتت فشلها خاصة بعد اهتمام السلطات الجزائرية لفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك العمومية. (General Manager of Al Salam Bank، 2019)

ولإثراء الدراسة قمنا بزيارة الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف لدراسة بعض الجوانب المحاسبية للمصرف والتي لها علاقة بموضوع الدراسة ففي مجال فرض الغرامات المالية فإن

المصرف يحرص على القيام بإجراءات احترازية بعدم التركيز على زبون واحد، بالإضافة إلى توفير نظام يسمح بتصنيف الزبائن طالبي التسهيلات بإعطائهم علامة تتراوح بين 0 و10، هذا النظام يلعب دورا داعما في اتخاذ قرار التمويل. ومع ذلك تشرف الهيئة الشرعية على توجيه الغرامة المفروضة على الزبون المماطل وتوجيهها إلى صندوق الخيرات. (الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، 2019)، تتشكل الهيئة الشرعية لمصرف السلام –الجزائر من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم إلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة العادية للمصرف. (الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، 2019)

كما يحرص مصرف "السلام" على برمجة دورات داخلية وخارجية لموظفيه تهدف إلى التقليل من المخالفات الشرعية فقط. (الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، 2019)

يمنح مصرف "السلام" قروضا حسنة لذوي الحاجات المقترحين من الجمعيات الخيرية التي تتولى متابعتهم وتأطيرهم للاندماج اقتصاديا واجتماعيا إلا أن ذلك لا يتم الإفصاح عنه صراحة ضمن قائمة خاصة بالقرض الحسن، أما فيما يخص الزكاة فلا يوجد أي قانون يلزم المؤسسات المالية الإسلامية بدفعها عن المساهمين مع أن مصرف "السلام" يحرص على إبلاغ المساهمين بقيمة أسهمهم لإخراج الزكاة بأنفسهم وعليه لا يوجد ضرورة لإظهار قائمة مصادر واستخدامات الزكاة. (الموقع الإلكتروني لمصرف السلام، 2019)، كما لم يفوتنا الاطلاع على القوائم المالية المنشورة لتحليل الإفصاحات التي يقوم بها المصرف، الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق.

وبغرض معرفة رأي المسؤولين في المصارف التي تعمل بآلية النوافذ الإسلامية قمنا بزيارة ميدانية لبنك الخليج الذي دخل إلى الجزائر بالصيغتين التقليدية والإسلامية. ومن خلال المقابلة التي أجريت بتاريخ 05/26/ 2019 مع مستشار مبيعات العملاء "الأفراد" بنك الخليج فرع عين تموشنت "سوسي سفيان معمر" طرحنا بعض الأسئلة حتى نستشف المعلومات من مصدرها الأصلي (Customer Sales Adviser to Gulf Bank، 2019)

1-ماهي المنتجات المصرفية التي تعرضونها على زبائنكم؟

الجواب: يقتصر البنك على عمليات منح القروض بصيغة المرابحة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات لأنها آمنة وتتميز بالسهولة في إجراء العملية رغم أن ربحها قليل جدا مقارنة بصيغ أخرى، إلى جانب الإجارة ذات المخاطر المنخفضة رغم قلة أرباحها والابتعاد عن الصيغ ذات المخاطر المرتفعة كالمشاركة والمضاربة بسبب غياب القوانين التي تحميها.

2- هل هناك محاسبة خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية؟

الجواب: لدينا محاسبتين منفصلتين: محاسبة للمنتجات الكلاسيكية ومحاسبة للمنتجات الإسلامية ونقدم قوائم مالية مزدوجة ولدينا نظام محاسبي مركزي على مستوى الجزائر العاصمة.

3-كيف تواجهون مخاطر عدم السداد من المتعاملين؟ كيف تعالجونها محاسبيا؟

الجواب: يفرض البنك غرامة تأخير تصل إلى5% من قيمة القسط، وتسجل محاسبيا إيرادات للبنك أما مخاطر عدم السداد في حالات خاصة كالإقالة من العمل أو الوفاة فإن البنك يقوم بتحصيل حقوقه عن طريق شركة التأمين AXA وCIAR .

4- هل هناك هيئة شرعية مستقلة تبث في الشرعية الإسلامية للمعاملات الإسلامية؟

الجواب: لا يوجد على مستوى البنك هيئة شرعية، وإنما يوجد إمام في الجزائر العاصمة نلجأ إليه للبت في شرعية المعاملات البنكية ويتعلق الأمر خاصة بالقروض الاستهلاكية.

5- هل هناك دورات تدريبية للإطارات الإدارية والفنية في مجال المعاملات المصرفية الإسلامية؟

الجواب: يخضع إطارات بنك الخليج إلى دورات تكوينية تخص الجانب الإداري فقط.

6- هل هناك توحيد للقوائم المالية على المستوى المحلي والدولي؟

الجواب: يتم إعداد القوائم المالية بشكل موحد على مستوى الجزائر العاصمة وفق القوانين الجزائرية حسب النظام المحاسبي المالي SCF، أما على المستوى الدولي فكل دولة تقدم قوائمها المالية وفق لقوانينها فلا يوجد توحيد دولي للقوائم المالية.

7- هل تهتم المؤسسات المالية الإسلامية بالجانب الاجتماعي للمعاملات الإسلامية؟

الجواب: لن يجد مفهوم الزكاة مكانه في المؤسسات المالية الإسلامية مادام أن هناك ضرائب، تأمينات، صندوق التقاعد، والبنك لا يقدم قروضا حسنة علنيا بالرغم من أن هناك عمليات منح قروض بدون فوائد تتم في الخفاء ولا يفصح عنها.

8- هل ترون أن الجزائر مجبرة على تغيير قوانينها المحاسبية وفق المرجعية الدولية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوفي" ؟

الجواب: تغيير القوانين المحاسبية ضرورة حتى تتناسب مع المعاملات المالية الإسلامية من أجل الشفافية والوضوح.

9-ماهي أسباب تردد الحكومة الجزائرية في وضع قوانين منظمة للمعاملات الإسلامية؟ (سؤال طرح في سنة 2019)

الجواب: لا ترى الحكومة-السابقة-في المعاملات الإسلامية فائدة كبيرة، وسبب إصدارها للقانون الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية، إنما يرجع لكثرة الطلب، إنما لا توجد أرضية صلبة لنجاح هذا النوع من المعاملات.

10- إلى أي مدى يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تنجح في أن تكون منافسة للمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر؟

الجواب: القوانين الحالية لا تسمح للبنوك الإسلامية بأن تكون منافسة للبنوك التقليدية، خاصة وأن المشاريع الكبرى في الجزائر تمولها البنوك العمومية، ربحها قليل، وتتطلب رأس مال كبير وادخار وتنقصنا الشفافية والمصداقية.

11-ماهي رؤيتكم لمستقبل المؤسسات المالية الإسلامية بعد إصدار القانون رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتعلق بفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؟

الجواب: للنوافذ الإسلامية مبادئ ناجحة ويبقى التطبيق الصحيح.

4.تحليل النتائج:

من خلال الأجوبة التي تحصلنا عليها من مستشار المبيعات -العملاء-لبنك الخليج، وملاحظة تدخلات السيد المدير العام لمصرف السلام بالإضافة إلى التقارير المالية التي نشرها مصرف السلام بالموقع الإلكتروني قمنا بالتحليل التالي:

1.4. عرض النتائج:

❖ بعد الإطلاع على التقارير المالية التي قدمها مصرف السلام في سنة 2017، تبين أنه يقوم بعرض القوائم المالية استنادا إلى النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية والنظام رقم 09-05 المؤرخ في 2009/10/18، والذي يتضمن مجموعة القوائم

المالية التالية: الميزانية، خارج الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغير الأموال الخاصة، والملحق.

❖ بعد معاينة الملحق المتعلق بالميزانية، يظهر بند خاص بالأصول المقتناة لغرض المرابحة والإجارة وهذا لغرض الإفصاح عن نشاط المصرف المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية.

كما أوضح الملحق المتعلق بحساب النتائج إيرادات التمويلات للمؤسسات والأفراد وكذا إيرادات الإجارة للمؤسسات ويتضمن بند الأعباء الأرباح الممنوحة لأصحاب حسابات التوفير، شهادات الاستثمار على أساس المضاربة وأصحاب حسابات التأمينات النقدية (المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية) على أساس عقود الوكالة.

فضلا على أن مداخيل التمويلات المسجلة مباشرة تبعا لتواريخ استحقاقها، أما حساب المداخيل غير المحصلة فتقيد في حساب خاص ولا تقيد في حساب النتائج إلى أن يتم تحصيلها. وبهذا فالمصرف يعمل بقاعدة فرضية الاستحقاق في المصارف الإسلامية ذلك أن الاعتراف بالإيراد يتأثر بعامل المخاطرة الأخلاقية، وعندما ترتفع درجة المخاطرة يكون الميل الى الأساس النقدي بدلا من أساس الاستحقاق، إلا أنه وبالرغم من تصريح المصرف بقيامه بالمعاملات الإسلامية التي تتميز بها المؤسسات المالية الإسلامية عن البنوك التقليدية وما يتعلق بهوامش الربح المطبقة وكيفية توزيع أرباح الاستثمارات المطلقة والمقيدة والتي تهم المستخدم من أجل بعث الثقة في نفسية المتعاملين مع المصرف بالإضافة إلى النشاطات الاجتماعية من قروض حسنة وتمويلات بهوامش تفضيلية، إلا أنه لم يفصح عنها في قوائمه المالية، وهذا لا يعبر عن الصورة صادقة للأداء المالي والتدفقات النقدية للمصرف.

أما ومن خلال الأجوبة التي قدمها مستشار المبيعات في بنك الخليج توصلنا إلى التحليل التالي:

❖ تبين لنا بعد الاستجواب أن بنك الخليج يعتمد على المعاملات القصيرة الأجل التي لا تحتوي مخاطرة كبيرة (المرابحة، الإجارة، السلم)، إن لم نقل بأنها صيغ بربح مضمون. بالرغم من وجود مخاطر عدم السداد إلا أنه يتم تعويضه عن طريق شركات التأمين، وبالتالي لا يوجد عنصر المخاطرة في الصيغ المطبقة من طرف البنك.

❖ صرّح لنا المستجوب أن بنك الخليج يقوم بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي استنادا إلى النظام رقم 09-04 المؤرخ في 2009/07/23 المتضمن مخطط الحسابات

البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي يتوافق مع المعيار المحاسبي الدولي IAS17 (ألغي وانتقلت فقراته إلىIFRS16) وهذا يتنافى مع ما جاء في المعيار المحاسبي للمؤسسات المالية الإسلامية رقم(08) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك.

❖ خلصت المقابلة على أن البنك يفصح عن معاملات مطابقة للشريعة الإسلامية في حالة تماطل العميل عن دفع الأقساط ولكن دفع غرامة تأخير تكون إيرادا للبنك وهذا ما يتنافى مع المعيار المحاسبي رقم (02):"المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء" الذي ينص على أن العميل إذا تأخر عن دفع الأقساط تماطلا فعليه تسديد غرامة مالية تصرف في الخيرات وعليه فإن البنك يطبق نظام شبيه بنظام الإقراض بفائدة وذلك راجع لغياب الأطر القانونية والمحاسبية التي تنظم المعاملات المالية الإسلامية.

2.4 التوصيات والاقتراحات:

❖ إن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوفي" قادرة على تعميم معاييرها المحاسبية في مختلف الدول التي تبنت الصناعة المالية الإسلامية لأنها مبنية على ثوابت الشريعة الإسلامية التي لا تتغير باختلاف البيئة الاقتصادية مهما تطورت، على خلاف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) التي صدرت وتطورت طبقا لاقتصاديات الدول المتطورة بشرط الاقتناع بأهميتها. إلا أن وتيرة التطور العالمي تدفع إلى الدعوة إلى بذل المزيد من الجهد للعمل في شكل استباقي بدلاً من العمل على أساس رد الفعل لتعزيز الجهود في إعداد معايير محاسبية جديدة وتطوير القائم منها، من أجل العمل جنبا إلى جنب مع المعايير المحاسبية التقليدية. فالابتكار ليس مجرد الاختلاف عن السائد بل لابد أن يكون الاختلاف مميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والميزة التنافسية حتى يمكن اتخاذها كمرجع في كل المؤسسات المالية الإسلامية في العالم.

❖ آن الأوان لتأسيس تكتل خاص من ممثلين عن المؤسسات المالية الإسلامية، يضم نخبة من العلماء والخبراء، شرعيين وفنيين يعملون على إيصال أهمية اتخاذ هذه المعايير كمرجعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف المركزية من أجل توحيد المرجعية الشرعية والذي سيساهم بشكل كبير في تقليل التصادم الحاصل بين المعايير المحاسبية لـ"الأيوفي" وفتاوى الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال تنظيم عدد من النشاطات في الدول الإسلامية للترويج لأهمية هذه المعايير وتبيان النتائج الإيجابية الكبيرة

المتحققة من تطبيقها في عدة دول كالبحرين، قطر، السعودية، السودان وتعميم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن الهيئة على أكبر نطاق.

بالنسبة للتجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية نجد أن المصارف التي تعمل في إطار الشريعة الإسلامية تحاول الامتثال للمعايير المحاسبية الصادرة عن "الأيوفي" في معاملاتها المالية إلا أن الإفصاح عنها يبقى غير كاف وذلك راجع لامتثالها لمخطط الحسابات البنكية المطبق على البنوك الجزائرية، الذي ثم إعداده بما يتوافق والمعاملات المالية التقليدية مما يؤدي إلى نقص الشفافية والمصداقية. كما أن مصارفنا تفضل الربح السهل والسريع على المخاطرة وهذا مناف لمبدأ "الغنم بالغرم" وأصبحت بذلك تقترب في عملها من البنوك التقليدية، حتى أصبحت محل انتقاد من عامة الناس.

5. خاتمة:

مما لا شك فيه أن المحاسبة الإسلامية تمتلك منهجا فكري يؤهلها للإبداع والابتكار لتخرج تقارير وقوائم مالية تستفيد منها أطراف متعددة على اختلاف أهدافهم. هذه الأخيرة يجب أن تعكس الصورة الصادقة عن طبيعة المعاملات المالية الإسلامية.

كما لا يوجد مجال للشك أيضا أن هيئة "الأيوفي" قامت بعملٍ متميزٍ في إعداد معايير محاسبية للمعاملات المالية الاسلامية ساهمت بشكل كبير في تقليل الاختلافات التفسيرية بين هيئات الرقابة الشرعية، إلا أن عملها التكميلي تبقى من أهم المشكلات التي تواجه عدم تعميم تطبيقها، كما أن تطبيقها قد يتصادم مع القوانين الداخلية لبعض الدول.

على المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر إثبات وجودها في الساحة الاقتصادية من خلال الجرأة الاقتصادية والتوسع في العقود التشاركية والذي سيفرز عنه بالضرورة الإطار القانوني والمحاسبي الذي يضبط هذه المعاملات المالية.

كما تعتبر المؤسسات المالية الإسلامية أيضا مكانا مناسبا لتنظيم عملية جمع الزكاة وتوجيهها، هذه الفريضة التي تعتبر مصدرا هاما للدولة الجزائرية، لو تم تقنينها على أن تقوم الدولة بالمقابل بإلغاء بعض الضرائب التي أثقلت كاهل المواطن البسيط والتي تكون نتيجتها دائما التهرب الضريبي وهذا ما يطرح التميز في خدمة المجتمع الجزائري.

6.قائمة المراجع:

Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions .(2007) .Bahrain.

Ali Bani Atta, Mohammed Haider .(2017) .*An introduction to accounting in Islamic thought* .Amman Jordan :Dar Shahrazad for Publishing and Distribution.

Awad Khalaf Al-Issawi .(2007) .*Assumptions, principles and accounting determinants from the perspective of Islamic Sharia* . . Amman - Jordan: Dar Tigris Amman.

Badra Ben Toumi .(2013) .Badra biThe effects of applying international accounting standards (IAS/IFRS) on presentation and disclosure in the financial statements of Islamic banks . Farhat Abbas University - Setif 1-, Algeria.

Customer Sales Adviser to Gulf Bank.(2019)

General Manager of Al Salam Bank.(2019)

Jabbar Boukather, Reda Zahwani .(2016) .The financial statements according to the Sharia standards of Al-Ayoufi Islamic financial institutions .*Journal of Business and Finance Economy* ، *)December 15.(,*

Samer Mazhar Kantakji .(2016) .*The jurisprudence of financial innovation between verification and faltering (Second Edition Edition)* Islamic Transaction Jurisprudence Research Center.